واقع وأفاق الاستثمار السياحي في الجزائر

قرومي حميد – جامعة البويرة
بن بتيش بلال– جامعة المسيلة

ملخص:

الجزائر كبلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط التي تتمتع بثروات وخيرات سياحية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد، وتتمحور هذه المداخلة حول الاستثمار السياحى في الجزائر ومن خلاله نوضح واقعها ومدى اهتمام السلطات بها، خاصة وأن السياحة أصبحت تحتل حيزا بارزا في البرامج التنموية لدى العديد من الدول، والجزائر التي تمتلك إمكانيات سياحية كبيرة تستطيع من خلالها أن تصبح منطقة سياحية مهمة وتحقيق نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد من خلال المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام وتحسين ميزان المدفوعات، ومن أجل معرفة وضعية هذا القطاع في الجزائر وتحليل معطياته سوف نقوم بتقسيم هذا المداخلة إلى محورين: المحور الأول السياسة السياحية الاستثمارية في الجزائر ومؤشراتها، أما المحور الثاني الإستراتيجية السياحية الجزائرية للفترة من 2004–2013.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، الإستراتيجية السياحية الجزائرية.

Abstract:

Algeria as a Mediterranean country has a diversity of resources and touristic fortunes different from one region to another, this chapter concerns the tourism in Algeria through we are going to clarify its reality and how much government care about, especially when tourism became a very important part in the developing programs of several countries. Algeria which has big possibilities it can be a very important tourist country and it can realize positive results on the economical level through its contribution in the rise of the internal output and the improvement of the settled balance. In order to know the situation of this section in Algeria and analyze its data, we are going to divide this chapter into three parts: the first is about the tourism vitals in Algeria and its types, the second is about the tourism policy in Algeria and its indices, and the third is about the Algerian tourism strategy from 2004to 2013

Keywords: Tourism Investment, The Algerian tourism strategy.

مقدمة:

أصبحت السياحة من أهم الصناعات والقطاعات التي تعتمد عليها اقتصاديات العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وتعتبر الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول أوربا لاسيما الغربية منها أن السياحة من أهم ضروريات الحياة المعاصرة فأصبحت شعوب هذه الدول ترى أن السياحة جزء لا يتجزأ من الثقافة والارتقاء الحسي للإنسان وأنها أحسن طريقة لكي يصل الإنسان في عمله إلى التفوق والإبداع لأن فترات الراحة ضرورة من ضروريات رفع الإنتاجية والمردودية .

الجزائر واحدة من دول العالم التي تزخر بمقومات سياحية طبيعية هائلة لما تمتلكه من ثروات (البحر، الصحراء، الجبال، السهول، الحمامات المعدنية لكنها ضعيفة وتكاد تكون منعدمة لأن نصيب الجزائر من السياحة الدولية بعيدا عما يفترض أن تكون عليه، فالسياحة لم تعد مجرد نشاط ترفيهي بل أصبحت صناعة تصديرية بمعنى الكلمة تلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، لذا وجب العمل على تطويرها والاعتماد عليها كبديل للبترول من خلال اعتماد القطاع السياحي تسييره بالطرق العلمية والتقنيات الحديثة.

الاشكالية: ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وأفاقه ؟

المحور الأول: السياسة الاستثمارية السياحية في الجزائر ومؤشراتها

أولا: وضعية السياحة بعد الإصلاحات للفترة مابين 1980-1990

في هذه الفترة ازداد الطلب على السياحة الداخلية وذلك بسبب الحمامات المعدنية من أجل الاستشفاء وتميزت بضعف منشآت الإيواء والاستقبال، حددت في هذه الفترة إستراتيجية جديدة من أجل تطوير قطاع السياحة واستكمال البرامج التي لم ينتهي من تنفيذها في المخططات السابقة ولذلك قامت الدولة بوضع خطة سياحية في الجزائر، وقد كانت محاور الخطة المرسومة تدور حول[1]:

- إقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية؛
- تعزيز قدرات الدراسة والانجاز؛
- لامركزية الاستثمارات السياحية؛
- ترقية السياسة الوطنية المتعلقة بالتنشيط والترفيه؛
- تشجيع السياحة الدولية وترقيتها؛
- إعادة الاعتبار لمهنة الفندقة والسياحة؛
- تعزيز التشريع والتنظيم الرامي إلى حماية الموارد السياحية، الطبيعية والتاريخية للبلاد وذلك من خلال مخططين اثنين.

1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

إن العمليات الرئيسية المتضمنة في هذا المخطط تناولت[2]:

- برمجة الفندقة الحضرية؛
- توسيع الفندقة الصحراوية؛
- توسيع الحمامات المعدنية؛

- تهيئة مناطق التوسع السياحي واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين كأنماط في المشاريع المستقبلية (الجماعات المحلية والقطاع الخاص)؛
- في ميدان الاستثمار ثم اقتراح مبلغ مالي يقدر ب 3400 مليون دج لتغطية النفقات المتعلقة بالعمليات المنجزة والجديدة في المخطط الخماسي ويلاحظ أنه في نهاية الفترة لم يتم إنجاز أي مشروع بسبب أزمة 1980.
- إن تنمية القطاع السياحي في هذا المخطط تأخذ بعين الاعتبار الأهداف التالية3:
- إحداث مناصب شغل؛
- المساهمة في تشغيل عقلاني للتراث الوطني لتنمية السياحة الداخلية؛
- زيادة المداخيل من العملة الصعبة وذلك بتنمية السياحة الدولية؛

الجدول رقم(01) : المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول.

الوحدة: سرير

النوع	عدد المشاريع	عدد الأسرة
ساحلي	2	3300
صحراوي	1	2350
مناخي	5	1150
حضري	32	6900
تخييم	40	1200
حمامات	9	1650
المجموع	89	16550

المصدر: عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص: نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005-2006. ص: 152.

من خلال الجدول رقم(1): نلاحظ أن أكبر عدد المشاريع وجهت إلى التخييم ب 40 مشروع، تليه الفنادق الحضرية ب 32 مشروع، وأما المراتب الأخيرة تحتلها الفنادق الساحلية والصحراوية بعدد مشاريع تقدر على التوالي 2، 1 وهو عدد صغير، أما أكبر عدد الأسرة موجه للفنادق الحضرية بـــ6900 سرير، تليها الفنادق الساحلية بـــ 3300 سرير أما في المركز الأخير الفنادق المناخية بـــ 1150 سرير، ولكن لم يتم انطلاق أي مشروع من هذه المشروعات وذلك لعدة أسباب من بينها الأزمة الاقتصادية للدولة خلال تلك الفترة.

- **مناطق التوسع السياحي:**

منطقة التوسع السياحي هي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية، ثقافية، بشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية[4]. حيث يتم تحديد مناطق التوسع حسب عدة صفات مثل: طبيعة ودرجة تمركز الإمكانيات السياحية، درجة تطور المنشآت والمرافق و الوضعية المواتية للشبكات التقنية...الخ.[5]

أما أهداف مناطق التوسع السياحي هي: حماية الطبيعة من كل أشكال التلوث، حماية الثروات الطبيعية، التقافية، والتاريخية للبلاد، خلق مناصب العمل لأن السياحة تمتص البطالة...

الجدول رقم(2): مناطق التوسع السياحي

مناطق التوسع السياحي	المكان	المساحة (كلم^2)	عدد الأسرة	الطابع
رشقون	عين تيموشنت	25,7	2140	شاطئ
راس عافية	جيجل	30	1244	شاطئ
واد بقرات	عنابة	104	200	شاطئ
تمنراست	تمنراست	45	900	صحراوي
تادلست	تيميمون	95	1700	صحراوي
جانات	جانات	100	2000	صحراوي
موسكاردا	تلمسان	15,56	1000	شاطئ
الشاطئ الأكبر	سكيكدة	14	1200	شاطئ
مسيدة	الطارف	40	1280	شاطئ
كاب روزة	الطارف	50	1450	شاطئ
واد بلاح	تيبازة	73	600	شاطئ
أزفون	تيزي وزو	10	810	شاطئ
كاب إيفي	مستغانم	300	15000	شاطئ

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000. ص: 42.

من خلال الجدول رقم(2): نلاحظ أن مناطق التوسع السياحي في مناطق معينة وليس في كل الولايات، وأن أكبر منطقة توسع سياحي من حيث المساحة هي في ولاية مستغانم وتبلغ 300 كلم^{2}بعدد أسرة 15000 سرير فقط، وأن السياحة المعنية بالتنمية هي فقط السياحة الشاطئية والصحراوية وتهميش باقي أنواع السياحة الأخرى.

2- المخطط الخماسي الثاني: (1985-1989)

في هذا المخطط أعطيت الأهمية الأساسية إلى السياحة الداخلية مع الشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السواح الأجانب، إن هدف هذا المخطط يؤكد على[6]:

- متابعة سياسة التهيئة؛
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية؛
- لامركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين مثل: الجماعات المحلية، القطاع الخاص و مؤسسات عمومية أخرى؛
- التحكم في الطلب المتنوع؛
- أما فيما يخص الاستثمارات فإن نفقات المخطط الثلاثي قدرت ب 1800 مليون دينار، بالنسبة لبرنامج قدرب 3500 مليون دينار.

وقد وزعت المشاريع السياحية حسب السنوات التالية[7]:

- سنة 1985 برمجت المشاريع التالية:
  - إعادة تحريك مشاريع قيد الانجاز؛
  - توسيع العديد من الفنادق كفندقي" بني عباس" و"تيميمون".
- سنة 1986 برمجت المشاريع التالية:
  - إنجاز مشروع خاص بالمنتج المناخي في تيكجدة بطاقة 1000 سرير؛
  - إنشاء فندق بوهران (شاطوناف) بقدرة استيعاب 6000 سرير.
- سنة 1987 برمجت المشاريع التالية:
  - إنجاز فندقين بكل من جيجل 300 سرير وأرزيو 3000 سرير؛
  - إعادة تجديد بعض الوحدات الصحراوية.
- في سنة 1988 برمجت 4مشاريع التالية:
  - فندق بولاية غرداية 600 سرير؛
  - فندق بولاية الوادي 300 سرير؛
  - مركب سياحي بسوق الاثنين 444 سرير؛
  - توسيع الفنادق السياحية بتيميمون 120 سرير.

والجدول التالي يوضح لنا طاقات الاستقبال الجزائرية في نهاية هذا المخطط.

الجدول رقم(3): طاقات الاستقبال في نهاية 1989 الوحدة: سرير

القطاع / النوع	العام	الخاص	المجموع	النسبة المئوية
البحري	12182	1145	13327	%27,60
الصحراوي	3731	2250	6331	%13 ,10
الحمامات	3588	1528	5116	%10,60
الإقليمي	954	76	1030	%2,13
الحضري	5337	17161	22498	%46,57
المجموع	25842	22460	48302	%100
النسبة المئوية	%53,5	%46,5	%100	

المصدر: عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص: نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005-2006. ص:155.

من خلال الجدول رقم(3): نلاحظ أن طاقات الإيواء مرتفعة خلال هذه الفترة بالنسبة للفنادق الحضرية بنسبة 46,57%، بينما نسبة الفنادق البحرية 27,6%، تليها الفنادق الصحراوية بنسبة 13,10%، ثم الحمامات نسبتها

10,6% أما الفنادق الإقليمية نسبتها 2,13% وهي نسبة ضعيفة جدا، وأن نسبة مشاركة القطاع العام أكبر منه في القطاع الخاص بنسبة 53,5%

ثانيا: السياحة خلال الفترة 1990

عرفت السياحة الجزائرية عدة تطورات خلال هذه الفترة في عدة مجالات سواءا على مستوى الفندقة أو الإيواء أو التدفقات السياحية وإيراداتها بالإضافة إلى التشغيل، وفيما يلي سوف نقوم بالتطرق إلى كل مؤشر على حدا.

1-تطور عدد الفنادق: عرفت الجزائر تطورا معتبرا في مجال الفندقة خلال الفترة الممتدة 1990 إلى 2009 وسوف نتطرق إلى:

1-1- **تطور عدد الفنادق للفترة ما بين 1990إلى 2009 :** تعاني الجزائر من قلة في الفنادق خاصتا المتطورة (5 نجوم).

الجدول رقم (4): تطور عدد الفنادق من 1990 إلى 2009

السنوات	المجموع	نسبة التغيـــر	السنوات	المجموع	نسبة التغيـــر
1990	380	-	2000	827	3.37%
1991	480	%26	2001	924	11.72%
1992	493	%2,7	2002	981	6.16%
1993	510	%3,44	2003	1042	6.21%
1994	605	%18,62	2004	1057	1.43%
1995	653	%7,93	2005	1105	4.54%
1996	659	%0,91	2006	1134	2.62%
1997	740	%12,29	2007	1140	0.5%
1998	781	%5,54	2008	1147	0.61%
1999	800	%2,43	2009	1151	0.34%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

1- كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة الإتحاد الإفريقي، العدد 11.ص:230.

2-ONS[8*], l'Algérie en quelques chiffres , résultats : 2000- 2009, éduction : 2001, 2003, 2005 , 2006, 2009,2010, N :31- 40,p :33- 44.

من خلال الجدول رقم(4) نلاحظ أن أكبر نسبة كانت لسنة 1991 حيث حققت خلال هذه السنة نسبة 26% ومن خلال هذا الجدول نلاحظ النسبة في انخفاض حيث تصل في سنة 2009 إلى 0,34% وهي نسبة ضعيفة وذلك راجع إلى عدم قدرة الدولة في الاستثمار في المجال الفندقي وعدم مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال.

2-1- توزيع عدد الفنادق حسب التصنيف 1990- 2009: والجدول التالي يوضح هذا التطور

الجدول رقم(5): توزيع عدد الفنادق حسب التصنيف من 1990 إلى2009 الوحدة: فندق

الفنادق / السنوات	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	1 نجوم	غير مصنفة	المجموع
1990	5	17	87	63	55	153	380
1991	5	20	87	68	66	234	480
1992	5	22	89	72	68	237	493
1993	7	21	89	73	69	251	510
1994	7	29	90	73	69	337	605
1995	8	31	91	83	70	370	653
1996	9	33	91	85	70	371	659
1997	9	33	91	87	70	450	740
1998	9	34	104	87	70	477	781
1999	12	25	96	66	49	552	800
2000	11	34	110	93	72	507	827
2001	13	20	67	62	43	724	924
2002	13	30	79	72	62	725	981
2003	13	34	74	68	53	800	1042
2004	13	22	67	62	42	851	1057
2005	13	23	76	69	57	867	1105
2006	13	54	145	155	97	670	1134
2007	13	54	145	157	97	674	1140
2008	13	53	142	160	99	680	1147
2009	13	57	152	148	101	680	1151
نسبة التغير في سنة 2009	%1,13	%4,95	%13,20	%12,86	%8,77	%59	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

1- كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة الإتحاد الإفريقي، العدد 11.ص:230.

2- ONS, l'Algérie en quelques chiffres , résultats : 1990- 2009,, N :31- 40,p :33- 44.

من خلال الجدول رقم (5): نلاحظ أن أكبر عدد فنادق بالنسبة لسنة 2009 هي الفنادق غير المصنفة بنسبة تقدر ب 59% تليها فنادق 3نجوم بنسبة13,90% تم تليها فنادق 2 نجوم بنسبة تقدر ب 12,86% وأما المرتبة الأخيرة فكانت للفنادق 5 نجوم بنسبة 1,13% وذلك راجع إلى نقص الأموال.

1-3- تطور عدد الاسرة في الفنادق: تعتبر القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية أحد المؤشرات التي يمكن قياس مدى تقدم واهتمام الدولة بقطاع السياحة، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها جملة من الإجراءات والتدابير القانونية لتحسين الاستثمار في قطاع السياحة بغية تهيئة وتوسيع الطاقة الفندقية تماشيا والأهداف المرجوة من أجل تطوير القطاع، والجدول رقم (6) يوضح طاقات الإيواء خلال الفترة من 2004 إلى 2009.

الجدول رقم(6): تطور طاقات الإيواء في الجزائر من سنة 2004 إلى 2009.

السنوات	عدد الأسرة	نسبة التغير
1998	70981	-
1999	76000	%7,07
2000	77142	%1,50
2001	72485	%6,03-
2002	75558	%4,23
2003	77473	%2,53
2004	82034	%5,88
2005	83895	%2,26
2006	84869	%1,16
2007	85000	%0,15
2008	85876	%1,03
2009	86383	%0,59

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

ONS, l'Algérie en quelques chiffres , résultats 1998-2009, , N :31- 40,p :33- 44.

من خلال الجدول رقم(6): نلاحظ أن نسبة الإيواء في الجزائر منخفضة وأن أقل نسبة كانت لسنة 2001 ،وأكبر عدد الأسرة كان سنة 2009 بـــ 86383 سرير وهي عدد ضعيف وذلك راجع إلى عدم استثمار شركات كبيرة في الجزائر في هذا المجال ونقص الأموال المخصصة للقطاع السياحي الجزائري.

1-4-تطور عدد الاسرة في الفنادق حسب التصنيف:

الجدول رقم(7): تطور عدد الأسرة في الفنادق حسب التصنيف من 1998 إلى 2009 الوحدة: سرير

الفنادق / السنوات	5 نجوم	4نجوم	3نجوم	2 نجوم	1نجم	غير مصنفة	المجموع
1998	5785	5093	28968	7284	29755	20876	70981
1999	5785	5093	25406	7284	2541	29891	76000
2000	6200	5100	30330	5190	3222	27100	77142
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	5409	3975	17100	3338	2033	43703	75558
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473

2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56856	86383
نسبة التغير لسنة 2009	%6,31	%4,6	%13,54	%7	%2,75	%65,8	%100

المصدر:

1_. ONS, l'Algérie en quelques chiffres , résultats : 1998- 2009, , N :31- 40,p :33- 44.

من خلال الجدول رقم(7): نلاحظ أن في سنة 2009 أكبر عدد الأسرة كانت للفنادق غير المصنفة 65,8% وذلك لضعف الاستثمارات بالإضافة إلى قلة الأموال، تليها فنادق 3 نجوم بنسبة 13,54% تم فنادق 2 نجوم بنسبة 7%وفي المرتبة الأخيرة فنادق ذات نجمة واحدة بنسبة 2,75%.

2-تطور التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر:

تسعى الجزائر من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السياح الوافدين إليها سواء كان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة، وتهدف الجزائر من خلال فتح أسواق جديدة والجدول رقم(08) يوضح لنا تطور التدفقات السياحية في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2011.

الجدول رقم(8): تطور التدفقات السياحية في الجزائر خلال الفترة من 1990إلى 2011

الوحدة: سائح

السنوات	التدفقات السياحية	نسبة التغير
1990	1336918	_
1991	1193210	%10,7-
1992	1119548	%6,17-
1993	127545	%88,60-
1994	804713	%530,90
1995	519576	%54,87-
1996	604968	%16,43
1997	934752	%54,5
1998	678448	%27,41-
1999	748537	%10,33
2000	865984	%15,69
2001	901416	%4,09
2002	988060	%9,61
2003	1166287	%18
2004	1233719	%5,78

2005	1443090	%16,97
2006	1637582	%13,47
2007	1743084	%16,44
2008	1771749	%1,64
2009	1911506	%7,88
2010	2070496	%8,31
2011	2394887	%15,66

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

-كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة الإتحاد الإفريقي، العدد 11.ص:232.

_ ONS, l'Algérie en quelques chiffres , résultats : 1990- 2009,, N :31- 40,p :33- 44.

من خلال الجدول رقم(8): نلاحظ أن أعلى عدد السياح كان سنة 2011 و أقل عدد السياح كان في سنة 1993 أما خلال الفترة من 1991 إلى 1993 وسنة 1995 و1998 فقد عرفت هذه الفترات انخفاضا، وذلك راجع إلى ضعف الأمن التي عانت منه الجزائر خلال تلك الفترة، ولكن لم تصل الجزائر إلى المستوى الذي حققته الدول المجاورة كتونس والمغرب حيث كانت نتائجهما في سنة 2009 على التوالي: 6901406 سائح[9] و4293000 سائح[10].

3-المداخيل السياحية السنوية

يلعب الإنفاق اليومي للسائح دورا هاما في تعظيم أو تقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، وتعمل مختلف الدول على الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي من خلال الاهتمام بكافة مجالات انفاق السائحين اليومي من خلال الإقامة، الإطعام، المواصلات والزيارات...إلخ، والجدول رقم(9) يوضح المداخيل السياحية السنوية.

الجدول رقم (9): تطور المداخيل السياحية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2011.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المداخيل السياحية	نسبة التغير	السنوات	المداخيل السياحية	نسبة التغير
1990	105	-	2001	105	2.94%
1991	85	%19,04-	2002	111	5.71%
1992	75	%11.76-	2003	112	0.90%
1993	55	%26,76-	2004	178,5	59.37%
1994	49	%10,90	2005	184.5	3.36%
1995	32	%34,7-	2006	215.3	16.69%
1996	45	%40,62	2007	218.9	1.67%
1997	28	%37,77	2008	300	37.04%
1998	74	%164,28	2009	330	10%
1999	80	%8,1	2010	400	33.33%
2000	102	%27,5	2011	500	25%

المصدر: _ ONS, l'Algérie en quelques chiffres , résultats : 1990- 2009,, N :31- 40,p :33- 44.

من خلال الجدول رقم (9): نلاحظ أن المداخيل السياحية في الفترة من 1990 إلى 1999 كانت متناقصة وفي تدبدب وفي سنة 2001 بدأ الارتفاع حتى 2011 ليصل إلى 500 مليون دولار، لكن الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب مقارنتا مع دول الجوار تونس والمغرب حيث حققت هاتين الأخيرتين خلال سنة 2009 على التوالي 2,8 مليار دولار[11] و 798000 مليون دولار أمريكي.[12]

4- تطور التشغيل في قطاع السياحة:

لقطاع السياحة تأثير مهم على التشغيل، فإن السياحة تمتص جزء من البطالة في الجزائر والجدول رقم(10) يوضح لنا تطور قطاع التشغيل خلال الفترة الممتدة من 1990 حتى سنة 2011.

الجدول رقم(10): تطور التشغيل في قطاع السياحة من 1990 إلى 2011

الوحدة: عامل

السنوات	عدد العاملين	نسبة التغير	السنوات	عدد العاملين	نسبة التغير
1990	10897	_	2003	103000	8.42%
1995	7723	_	2004	165000	60.10%
1996	8522	%10,34	2005	172000	4.24%
1997	10807	%26,81	2006	193900	12.73%
1998	11437	%5,83	2007	204400	5.41%
1999	12067	%5,50	2008	320000	56.55%
2000	13120	%8,73	2009	350000	9.37%
2001	82000	%525	2010	396000	13.14%
2002	95000	%15,85	2011	396000	0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

1- كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة الإتحاد الإفريقي، العدد 11.ص:232.

2- رزيق كمال وبوكابوس مريم، الاستثمارات السياحية كأداة لتنمية السياحة في الجزائر، المؤتمر الدولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف يومي 26-27 فيفري 2013 ،جامعة غرداية، ص:07.

من خلال الجدول رقم (10): نلاحظ أن السياحة ساهمت في الجزائر في خلق العديد من مناصب الشغل، خاصة في السنوات الأخيرة أين عرف الطلب على السياحة ارتفاعا كبيرا، حيث بلغ 396000 عامل خلال سنة 2010، ويبقى هذا العدد تابت في سنة 2011.

المحور الثاني: الإستراتيجية السياحية الجزائرية للفترة 2004- 2013

من أجل تعزيز قطاع السياحة قامت الجزائر بوضع خطة تطوير قطاع السياحي 2010 وتمت صياغتها نهائيا سنة 2001 بعنوان" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر لخطة 2010" وبعد مضي سنتين من تنفيذه بدا ضروريا إدخال بعض التعديلات اللازمة من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الخطة وذلك بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، فجاء مشروع جديد وهو إستراتيجية التنمية السياحية الجزائرية لخطة 2013.

أولا: محاور إستراتيجية السياحة الجزائرية للفترة ما بين 2004-2013

إن تطوير قطاع السياحة للفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 عرفت عدة أهداف وذلك من أجل رفع حجم المشاريع والاستثمارات في قطاع السياحة في السنوات الأخيرة الذي يؤدي بها لتعزيز الانتعاش وتحقيق التواصل للقطاع وهي كما يلي:

1-تنمية الاستثمار السياحي:

إن الرغبة المسجلة للاستثمار في مختلف النشاطات السياحية تبين الطابع الواعد لقطاع ذو قيمة مضافة كبيرة من بين باقي فروع النشاطات الأخرى والذي يمكن أن يلعب دور المحرك للاقتصاد الوطني على غرار الكثير من البلدان التي لا تتوفر على مؤهلات مشابهة لسياحة الجزائرية، وحسب الاستراتيجية السياحية الجزائرية لخطة 2013 فإن الاستثمار السياحي سيعرف وتيرة توضع وفق مرحلتين متتاليتين هما[13]:

1-1- المرحلة الأولى 2004-2007: في هذه المرحلة يتوقع إنجاز طاقة إيواء إضافية ب55000 سرير من طرف المتعاملين، محصلة من المشاريع التي هي في طور الانجاز وتلك المتوقفة، وباعتماد نسبة 1,5 مليون دج للسرير الواحد المنجز فإن الاستثمارات المجمعة تصل إلى مبلغ نظري يقدر ب 82,5 مليار دج، في نهاية المرحلة.

1-2-المرحلة الثانية 2008-2013: اعتبارا لأن المشاريع المبادر بها والمنجزة في هذه المرحلة هي من النوع المتوسط والرفيع، فإن 60000 سرير المنتظرة ستنجز بفضل استثمار متوقع ب 150 مليار دج، بتبني كلفة متوسطة للإرجاع تقدر ب 2,5 مليون دج للسرير الواحد، وعليه فإن الاستثمار المتوقع خلال المرحلة 2004-2013 يصل إلى 232,5 مليار دج، مع الإشارة إلى أن مبالغ اقتناء القطع الأرضية ليست محسوبة في هذا التقييم بسبب الفوارق الكبيرة التي تبقى تميز سوق العقار.

2- رفع طاقات الإيواء:

اهتم مخطط التنمية لخطة 2013 برفع طاقات الإيواء وذلك من خلال مرحلتين متتاليتين هما المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، وسوف نقوم بشرح كل مرحلة على حدا في الأتي[14]:

2-1- المرحلة الأولى 2004-2007:

لقد تم تسجيل منذ بداية سنة 2001 دخول 8300 سرير حيز الاستغلال بعد إنجاز 115 فندق، وفي السنوات السابقة لهده المرحلة اتسمت بمحيط غير ملائم، تركزت جهود المتعاملين أساسا على مشاريع الفندقة الصغيرة، وفي نهاية 2002 وعلى مستوى مختلف الولايات سجل 387 مشروع في طور الانجاز بحيث بلغت النسبة المتوسطة للإنجاز 75% وطاقة تقديرية للإيواء في حدود 38000 سرير، كما سجل أيضا توقف 254 مشروع استثمار وهي في مستوى إنجاز يصل إلى 50% وتقدر طاقتها الإضافية بأكثر من 17000 سرير.

إن طلبات الاستثمار المعطلة بسبب عدم الحصول على قطع أرضية إلى غاية نهاية 2002، لازالت تمثل مخزونا للمشاريع الفعلية، حيث بلغ 671 مشروع وطاقة نظرية يصل حجمها إلى 50000 سرير، وفي النهاية فإن إزالة مختلف العقبات سيسمح باستكمال المشاريع في طور الانجاز وتلك المتوقفة في الفترة ما بين 2004-2007 ستتحصل على طاقة إضافية تقدر بـــ 55000 سرير، أي الدخول في حيز الاستغلال لطاقة سنوية متوسطة تقدر بـــ 13750 سرير.

2-2- المرحلة الثانية 2008-2013:

في هذه المرحلة ولأسباب اقتصادية وتجارية أن طاقات الإيواء ستعرف تطورا أقل أهمية من المرحلة الأولى وبالتالي نموا سنويا متوسطا يقدر ب 7% والذي يبدو معقولا، واعتبارا لذلك فإن الطاقة الإضافية المحتملة في نهاية هذه المرحلة ستكون أكثر بقليل من 60000 سرير، أي بمتوسط سنوي يقدر ب 10000 سرير.

من هذه التعاليل يتبين أنه إضافة إلى 72000 سرير التي ثم إحصاؤها في نهاية 2002 فإن الطاقات التي تم توقعها للمرحلتين الأولى والثانية ستكون على التوالي 55000 و 60000 سرير أي بمجموع كلي يقدر ب 187000 سرير، في خطة 2013 وطاقة سنوية تمتد على كل المرحلة قدرها 1500 سرير.

الجدول رقم(11): توقعات تطور طاقات الإيواء في خطة 2013 الوحدة: سرير

السنة	العدد	نسبة النمو
2004	94000	%13,25
2005	105000	%11,70
2006	116000	%10,48
2007	127000	%9,48
2008	137000	%7,87
2009	147000	%7,30
2010	157000	%6,80
2011	167000	%6,37
2012	177000	%5,99
2013	187000	%5,65

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تصور تطوير قطاع السياحة العشرية (2004-2013)

من خلال الجدول رقم (11): الذي يوضع توقعات طاقات الإيواء نستنتج أن نسبة النمو تنخفض تدريجيا وباستمرار حتى تصل في نهاية سنة 2013 إلى 5,65%.

3-زيادة التدفقات السياحية: لقد اهتمت وزارة السياحة عند وضعها لتصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013 بزيادة التدفقات السياحية وهي الأخرى قسمت على مرحلتين هما[15]:

3-1- المرحلة الأولى 2004-2007:

في هذه المرحلة تم تطبيق نسبة نمو متوسط للزيادة ب 10% خلال ثلاث سنوات الأخيرة (2000-2001-2002) سيسجل مجموع 1591000 سائح في نهاية سنة 2007.

3-2- المرحلة الثانية 2008-2013:

في هذه المرحلة توقع زيادة نسب السياح، والجدول التالي يوضح لنا تصور تطور عدد ونسبة السياح في الفترة الممتدة من 2004-2013.

الجدول رقم (12):تصور عدد السياح في خطة 2013 الوحدة: سائح

السنة	عدد السياح	نسبة المئوية
2004	1195553	%10
2005	1315108	%10
2006	1446619	%10
2007	1591281	%10
2008	1758365	%11
2009	1951785	%11
2010	2176240	%12
2011	2437389	%12
2012	2742063	%13
2013	3098531	%13

المصدر: وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013.

من خلال الجدول رقم (12): نلاحظ أن تصورات الوزارة بالنسبة لعدد السياح نكون نسبتها في زيادة مستمرة حيث تكون نسبة النمو 10% خلال السنوات من 2004 إلى 2007، ونسبة النمو ب11% خلال السنتين 2008 و 2009، وزيادة تقدر ب 12% خلال سنتي 2010 و2011، تم في سنتي 2012 و 2013 ترتفع لتصل إلى 13%.

4- الشغل: إن مؤشر مناصب الشغل المحدثة بفضل النشاط السياحي هو عدد الأسرة التي تدخل حيز الاستغلال، وحسب المنظمة العالمية تبين أن كل سرير منجز يعني إنشاء 0,5 منصب شغل مباشر و منصب شغل غير مباشر وهذا حسب طبيعة وحجم المنشأة السياحية، وبالعودة إلى التصور العشري في خطة 2013 في الجانب المتعلق بطاقات الإيواء (الجدول رقم 13) والتي ستبلغ حجما إضافيا يقدر ب 115000 سرير فإن مناصب الشغل المحدثة ستصل على التوالي إلى 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب عمل غير مباشر أي بمجموع يصل إلى 230000 منصب عمل.[16]

5- زيادة المداخيل من العملة الصعبة: لقد تم تقدير الزيادة في الإيرادات على أساس الإيرادات المسجلة سنة 2003 والتي اعتمدت كمرجع أساسي لتحديد مؤشر" النفقات المتوسطة السنوية لكل سائح"، أما بالنسبة لإيرادات الجزائريين المقيمين بالخارج فلا يمكن التحكم فيها حاليا، وبالتالي لا يمكن أن تكون موضوع تقييم مدقق، إن حساب الإيرادات يأخذ في الحسبان نفقات السياح الأجانب خارج مصاريف النقل مع اعتبار أن متوسط الإنفاق لكل سائح قدر ب 520 دولار أمريكي بالنسبة لسنة 2002، كما أن توقعات الإيرادات السنوية على مدى العشرية تم إعدادها بتطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر ب 520 دولار أمريكي معدلة سنويا بزيادة 3% مما يرفع حجم الإيرادات من133 مليون دولار أمريكي إلى 1,3 مليار في نهاية سنة 2013.

الجدول رقم (13): المداخيل السياحية السنوية في خطة 2013

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المداخيل السنوية	السنوات	المداخيل السنوية
2004	200	2009	592
2005	252	2010	722
2006	316	2011	882
2007	397	2012	1076
2008	485	2013	1313

المصدر: وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة العشرية 2004-2013.

من خلال الجدول رقم(13): نلاحظ أن توقعات المداخيل ترتفع تدريجيا حتى تصل إلى 1313 مليون دولار.

ثانيا: الإجراءات المتخذة لتطبيق برنامج التنمية السياحية المستدامة

إن الحركية الجديدة المنتهجة من طرف قطاع السياحة تندرج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المستدام، والذي من أهدافه الأساسية تثمين كل الطاقات ومضاعفة إنتاج الثروات، إن الأهداف المعلنة لا يمكن تحقيقها دون المساندة الفعلية للسلطات العمومية قصد إزالة العقبات التي تقف أمام ترويج النشاطات السياحية وتنميتها من جهة، ووضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع من جهة أخرى وهذه الإجراءات هي[17]:

1- دعم الاستثمار السياحي: وتتحدد في النقاط التالية:

1-1-التهيئة والتحكم في العقار السياحي: إن التدابير الموصى بها في هذا الشأن هي إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية والذي يشكل الأساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية، وتتمثل هذه الأعمال في:

- الشروع في دراسة لتحديد التصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي؛
- مواصلة دراسة التهيئة لمئة منطقة(100) توسع ومواقع سياحية؛
- التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي؛
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي يقدر ب 6,4 مليار دج أي بدفعة تصل إلى 640 مليون سنويا.

إن الأعمال المبرمجة خلال هذه العشرية تتطلب حجم مالي يقدر ب 31,32 مليار دج.

1-2- تأطير وتمويل المشاريع السياحية: يتعلق الأمر في هذا الجانب أساسا بتكييف طريقة التمويل وفقا للخصوصيات التي تتميز بها الاستثمار السياحي، وفي هذا الخصوص لابد من اتخاذ إجرائيين هما:

- تأسيس منتوجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية) لمرحلة أولى وفي مرحلة ثانية تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي؛

– دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسبة الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية.

2– دعم التكوين: باعتبار التكوين عنصرا محوريا للخدمات، فإن الموارد البشرية ستستفيد من العمليات الأساسية التالية:

_ إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال السنتي 2004 و2005 لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية، باقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة؛

_ تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة؛

_ فتح فرع "اقتصاد السياحي" بالجامعات مع توسيعه إلى ما بعد التدرج؛

_ مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني والتربية الوطنية؛

_ الحث على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع؛

_ إعداد برنامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين.

3– دعم النوعية: إن تدهور نوعية الخدمات تشكل اليوم إحدى نقاط الضعف الكبيرة في الجزائر لهذا السبب وجب الاهتمام بهذا الجانب ومنحه عناية خاصة من طرف السلطات العمومية، وإن أهم الأعمال المقترحة لتحسين النوعية في هذا المجال تتمحور حول:

_ مواصلة عملية التقييس، التنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة؛

_ توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة في العالم والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة؛

_ تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية الصحة، حماية المستهلك، حماية الموارد الطبيعية والتراث الثقافي، أمن الأشخاص والممتلكات، وتسهيل إجراءات الدخول والخروج؛

_ فتح مكاتب صرف دائمة على مستوى الموانئ، المطارات، مراكز الحدود، الفنادق المصنفة والشوارع الرئيسية للمدن السياحية، وذلك طيلة أيام الأسبوع؛

_ فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب؛

_ تكثيف خطوط نقل بحرية باتجاه الدول الكبرى الموفدة للسياح.

4– دعم الترويج السياحي: إن الوظيفة الإستراتيجية يجب أن تسخر لها كل المجهودات المبذولة، وعلى جميع المستويات الإنتاج السياحي كما يجب أن تتدعم وتتواصل من خلال المبادرة بالأعمال التالية:

4–1– إعادة تنظيم وتقوية أداة الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان للسياحة(ONT) بما يسمح له القيام بصفة فعالة بالمهام الموكلة إليه.

4–2– إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسساتي إذ أن مخططات الاتصال التي ينبغي أن تكون في المستقبل قوية وحتى هجومية، ترمي إلى سد العجز وأن تعتمد على المؤسسات الوطنية والدولية المتخصصة وتشمل ما يلي:

– اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة وتعميمها؛

- إعداد دعائم مكتوبة سمعية وبصرية؛
- إنجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التلفزيون المتخصصة؛
- تنظيم رحلات استكشافية وإعلامية على مستوى الأقطاب السياحية لفائدة الصحافة المتخصصة وصانعي الأسفار؛
- تنظيم مواسم ثقافية ذات بعد دولي مثل مهرجان تيمقاد وجميلة.

4-3- إعداد دراسات الأسواق هذه المهمة يجب أن تأخذ مكانتها الطبيعية في البرامج المقبلة للترويج والتسويق، وينبغي أن تمتد أيضا لتشمل ترقية الاستثمار والشراكة لتدقيق توقعات التدفقات والإيرادات ومناصب العمل بالقطاع السياحي.

4-4- إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي، وتوعية السكان بالفعل السياحي وانعكاساته الإيجابية، قصد إنشاء ثقافة سياحية حقيقية لدى السكان وتوعيتهم، أما المنظمات المهنية فيتعين عليها أن تشكل قوة اقتراح فعلية ومشاركة إزاء السلطات العمومية من أجل الارتقاء بالسياحة الجزائرية إلى المكانة التي تستحقها.

4-5- تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالداخل.

خاتمة

وخلصنا إلى أن الجزائر تبنت نهجا اقتصاديا مرتكزا على الصناعة، وبالتالي لم تولي قطاع السياحة أهمية كبيرة في مخططات التنمية منذ 1980 إلى غاية 1989 ومع عدم الاستقرار الأمني الذي عاشته الجزائر في تسعينات القرن الماضي فإن تلك الظروف كانت غير ملائمة تماما لتنمية القطاع السياحي الذي يتميز بحساسية كبيرة اتجاه الأوضاع الأمنية ولكن بعد تحسن الظروف الأمنية وإدراك الحكومة الجزائرية مدى أهمية تنمية قطاعات اقتصادية أخرى خارج المحروقات، بدأت الجزائر تهتم بشكل جدي بالقطاع السياحي ويتجلى ذلك من خلال إستراتيجية التنمية السياحية لخطة 2013 إذ أعطت الأهمية لسياحة إلا أن صورة الجزائر مشوهة في الخارج ولم تستقبل الجزائر العدد اللازم من السياح مقارنة مع الدول المجاورة.

إن السياحة في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية يجب النهوض بها، وذلك من أجل المنافسة عالميا خاصة وأن الجزائر تمتلك العديد من المقومات والمؤهلات التي تجعلها من أحسن الوجهات السياحية، ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي في الاقتصاد ولذلك قامت الدولة الجزائرية بوضع مخطط توجيهي من أجل النهوض بهذا القطاع.

النتائج المتوصل إليها:

- لا زال قطاع السياحة في الجزائر يسجل عجز كبير ومساهمته في الاقتصاد الوطني لازال ضعيف كما أنها مازالت بعيدة جدا عن مستوى الدول المجاورة رغم أنها تمتلك مقومات سياحية طبيعية كبيرة تساعدها على تنمية هذا القطاع إلا أنها تبقى غير مستغلة؛

- اهتمام الجزائر بقطاع السياحة من خلال إدراج هذا القطاع ضمن مخططات التنمية الوطنية من أجل النهوض بقطاع السياحة ولكن نهجها الاقتصادي لم يرتكز على السياحة وزاد هذا الاهتمام فقط في السنوات الأخير بإنشاء وزارة للسياحة والقامة مؤسسات تهتم بالنشاط السياحي وإعداد مخططات لتنمية السياحة بالجزائر مثل مخطط التهيئة السياحية؛
- إن السياحة لها آثارها على الاقتصاد الجزائري لكنها لا تشكل سوى نسبة ضعيفة سواء تعلق الأمر بالتشغيل، الإيرادات وميزان المدفوعات...الخ، فنسبة العمالة في القطاع السياحي ضعيفة جدا؛ و خاصة بعد الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات مما أدى إلى عدم وضوح صورة الجزائر في الخارج التي تبقى تعاني من التصورات السلبية لها؛ لكنها في السنوات الأخيرة بدأت آثارها الايجابية تظهر من خلال النتائج التي حققتها.

المراجع:

1)– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000. ص: 30.

2)– علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط وتنمية، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص: 70.

3)–نفس المرجع، ص:70.

4)–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المادة 3، 19 فبراير 2003، ص:5.

5)– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص: 47.

6)–بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص: 106.

7 نفس المرجع، ص:107.

* ONS : OFFICE NATIONAL DE STATIQUES.

9)–زوهير بوعكريف ، التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية تخصص تسويق ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012. ص:172.

10) -HTTP://WWW.WTTC.ORG/RESEARCH/ECONOMIC-IMPACT-RESEARCH/COUNTRY-REPORTS/, DATE 05-09-2014, HEURE : 14 :34.

11 زهير بوعكريف، مرجع سابق، ص: 172.

12)- HTTP://WWW.WTTC.ORG/RESEARCH/ECONOMIC-IMPACT-RESEARCH/COUNTRY-REPORTS/, DATE 05-09-2014, HEURE : 14 :34.

13)–وزارة السياحة، تصور قطاع السياحة للعشرية 2004–2013، ص ص: 16،17.

14)– نفس المرجع، ص ص:17– 19.

15)– وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004–2013، ص ص:13،14.

16)–نفس المرجع، ص: 32.

17)–عامر عيساني ، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية علوم التسيير، تخصص : تسيير المؤسسات ، جامعة باتنة، سنة 2010. ص: 120– 122.